الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله..

أما بعد:

فإن من النعم العظام التي تفضل الله بها على عباده هي أن أرسل إليهم عبده ورسوله محمداً ﷺ بشريعة معصومة من تمسك بها نجا ومن حاد عنها فهو في وبال وخسران وقد قيض الله لها جهابذة حفاظ يميزون صحيحها من سقيمها يبحثون ويمحصون في السند والمتون وتتبع الرواة.

وهذا ما يسميه أهل الفن بعلم مصطلح الحديث: هو علم يعرف به حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد؛ مستمد من تتبع أحوال رواة الحديث.

ولما كان لهذا الفن من مصطلحات متعارف عليها عند أهله كان ولابد لطالب العلم من معرفتها ومن هذا الباب جعلت هذه الورقات في بيانها وتوضيحها بأمثلة حديثية وتثبيتها بنظم زكية اسميتها:

« **تقريب المصطلحات الحديثية وبيان أمثلتها التوضيحية** »

وكان ممن نظم في علم المصطلح العلامة عبدالرحمن المعروف بجلال الدين السيوطي المتوفى عام (٩١١) للهجرة وقد احتوت على نظم ابن الصلاح وألفية العراقي وزيادة مع الإيجاز والاتساق، والعلامة عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي المتوفى عام (١٠٨٠) للهجرة فكان لهذه المنظومتين انتشار بين طلاب العلم ونفع عظيم فمنهم من حفظها ومنهم من استظهرها ومنهم من درسها ومنهم، فلما كانا بهذا المقام ملحت هذه الورقات بهما فأضع تحت كل مصطلح بعد التعريف به نثراً أبيات من كل المنظومتين ليتضح أكثر وليسهل حفظها ومعرفتها وسوف تلحظ عند قراءتك لها مرادي بإذن الله تعالى.

راجياً من الله أن يجعلها فاتحة خير للمريد إنه على ذلك قدير.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

راضي مبارك الشمري

Radhy27@gmail.com

علم الحديث: هو علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد.

أقسام علم الحديث:

١- **علم الحديث رواية**: وهو علم يشتمل على أقوال النبي وأفعاله وتقريراته وصفاته، وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.

٢- **علم الحديث دراية**: يطلق عليه مصطلح الحديث أو أصول الحديث أو علوم الحديث وهو العلم بقواعد يُعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول أو الرد، أو هو القواعد المُعَرِّفة بحال الراوي والمروي.

تعريفات لابد من معرفتها:

أولاً: الحديث: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي مما لا مجال للرأي فيه.

ثانياً: الخبر: هو ما جاء عن النبي ﷺ وعن غيره كالصحابة والتابعين وهو أعم من الحديث.

ثالثاً: الأثر: هو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين.

رابعاً: الإسناد: هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

خامساً: المُسْنَد: هو كل كتاب جمع مرويات كل صحابي على حدة.

والحديث - الخبر - من حيث تقسيماته له عدة اعتبارات:

أولا: أقسام الخبر من حيث قائله:

أ – **المرفوع**: هو ما أضيف إلى النبيﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

قال البيقوني:

وما أضيف للنبي المرفع وما لتابع هو المقطوع

ب - **الموقوف**: هو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير.

قال البيقوني:

وما أضفته إلى الأصحاب من قول وفعل فهو موقوف زكن

ج - **المقطوع**: هو ما أضيف إلى التابعي من قول أو فعل.

قال السيوطي:

وَمَـا يُضَـافُ لِلنَّبِـي المَرْفُـوعُ لَـوْ ... مِنْ تَابِعٍ، أَوْ صَـاحِبٍ وَقْفًـا رَأَوْا

سَـوَاءٌ المَوْصُـولُ وَالمَقْطُـوعُ فِي ... ذَيْنِ، وَجَعْلُ الرَّفْعِ لِلْوَصْلِ قُفِـي

وَمَـا يُضَـفْ لِتَابِـعٍ مَقْطُـوعُ ... وَالوَقْـفُ إِنْ قَيَّـدْتَهُ مَسْمُـوعُ

وَلْيُعْطَ حُكْمَ الرَّفْـعِ فِي الصَّـوابِ ... نَحْـوُ: مِـنَ السُّـنَّةِ، مِـنْ صَـحَابِي

كَـذَا: أُمِرْنَـا، وَكَـذَا: كُنَّـا نَـرَى ... فِي عَهْـدِهِ، أَوْ عَـنْ إِضَـافَةٍ عَـرَى

وقال البيقوني:

ومـا أضـيف للنبـي المرفـوع ... ومـا لتـابع هـو المقطـوع

ثانيا: أقسام الحديث باعتبار وصوله إلينا:

الأول: **متواتر**: مارواه عدد كثير يستحيل تواطؤهم على الكذب عن مثلهم وأسندوه إلى شي محسوس.

قال السيوطي:

وَمَـا رَوَاهُ عَـــدَدٌ جَـــمٌّ يَجِـــبْ ... إِحَالَـةُ اجْـتِمَاعِهِمْ عَـلَى الكَـذِبْ

فَالْمُتَوَاتِـــرُ، وَقَـــوْمٌ حَـــدَّدُوا ... بِعَشْـــرَةٍ، وَهْـوَ لَـدَيَّ أَجْـوَدُ

وَالقَوْلُ بِاثْنَيْ عَشَـرَ أَوْ عِشْـرِينَا ... يُحْكَـى وَأَرْبَعِيـــنَ أَوْ سَبْعِينَـا

وَبَعْضُهُمْ قَـدِ ادَّعَـى فِيـهِ العَـدَمْ ... وَبَعْضُـهُمْ عِزَّتَـهُ، وَهْـوَ وَهَـمْ

بَـلِ الصَّـوابِ أَنَّـهُ كَثِيـرُ ... وَفِيـهِ لِـي مُؤَلَّـفٍ نَضِيـرُ

خَمْسٌ وَسَبْعُونَ رَوَوْا مَـنْ كَـذَبَا ... وَمِـنْهُمُ العَشْـرَةُ ثُـمَّ انْتَسَبَـا

لَهَـا حَدِيـثُ « الرَّفْـعِ لِلْيَدَيْـنِ ... وَالحَوْضِ وَالمَسْحِ عَـلَى الخُفَّيْنِ »

أقسام المتواتر مع التمثيل:

أ – **لفظي**: ما تواتر فيه الحديث بلفظه.

مثل: « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده... » البخاري ومسلم.

ب – **معنوي**: ما تواتر فيه معنى وإن اختلف اللفظ.

مثل: « أحاديث رفع اليدين في الدعاء – أحاديث مسح الخفين – حديث: إنما الإعمال بالنيات ».

حكمه: يجب تصديقه، لأنه يفيد العلم.

الثاني: **آحاد**: مالم يبلغ حد التواتر.

وينقسم إلى قسمين:

الأول: من حيث تعدد طرق نقله.

الثاني: من حيث القبول والرد.

فأقسامه من حيث تعدد طرقه:

الأول: **المشهور**، وهو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة مالم يبلغ حد التواتر.

قال البيقوني:

عزيـز مـروي اثنـين أو ثلاثـة مشهور مروي فوق مـا ثلاثـة

مثاله:

« إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء » البخاري ومسلم.

* يرى الحنفية، أن المشهور ليس من قسم الآحاد بل هو قسم بين المتواتر والآحاد.

أقسام المشهور:

أ – **مشهور اصطلاحي**: وهو ما اشتهر عند أهل العلم، وهو الذي تقدم.

ب – **مشهور غير اصطلاحي**: وهو ما اشتهر على الألسنة.

مثاله:

أن النبيﷺ قال: « الخير فيّ وفي أمتي إلى يوم القيامة » وهو حديث لا يعرف كما قال ابن حجر.

حكمه: بقسميه لا يوصف بالإطلاق لا صحة ولا غيرها بل منه الصحيح والحسن والضعيف.

الثاني: **العزيز**، وهو ماروه اثنان عن اثنين ولو في بعض طبقات السند.

قال البيقوني:

عزيـز مـروي اثنـين أو ثلاثـة مشهور مروي فوق مـا ثلاثـة

مثاله:

« لا يومن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده » فقد رواه عن النبي ﷺ أنس كما في الصحيحين وأبو هريرة كما في البخاري ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صعب ورواه عن قتادة شعبة وسعيد بن أبي عروبة ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن عليه وعبد الوارث.

الثالث: **الغريب**، وهو ما رواه واحد فقط في أي موضع من السند.

قال البيقوني:

ومرسل منه الصحابي سقط وقل غريب ما رواه راوٍ فقط

وينقسم **الغريب** إلى:

أ – **غريب مطلق** – الفرد المطلق –: هو ما كان الغرابة في أصل السند. أي ما ينفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده.

قال السيوطي:

الأَوَّلُ المُطْلَقُ فَرْدًا، وَالَّذِي لَهُ طَرِيقَانِ فَقَطْ لَهُ خُذِ

مثاله:

« إنما الأعمال بالنيات » تفرد بروايته عمر بن الخطاب وتفرد بروايته عنه علقمة بن وقاص وتفرد بروايته عنه محمد بن إبراهيم التيمي وعنه يحيى بن سعيد ثم رواه عن يحيى خلق كثير.

ب - **غريب نسبي** - الفرد النسبي -: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده. أي أن يرويه أكثر من راوٍ في أصل سنده ثم ينفرد بروايته راوٍ واحد عن أولئك الرواة.

مثاله:

حديث مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه « أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المِغْفَر » تفرد به مالك عن الزهري.

قال السيوطي:

وَسْـــمَ العَزِيـــزِ، وَالَّـــذِي رَوَاهُ ... ثَـلاثَـــــةٌ مَشْـهُورُنَـــــا، رَآهُ
قَوْمٌ يَسَاوِي الْمُسْتَفِيضَ وَالأَصَـحْ ... هَـذَا بِـأَكْثَرَ، وَلَكِـنْ مَـا وَضَـحْ
حَـدُّ تَوَاتُـــرٍ، وَكُـــلٌّ يَنْقَسِـــمْ ... لِمَـا بِصِـحَّةٍ وَضَعْـفٍ يَتَّسِـــمْ
وَالغَالِبُ الضَّعْفُ عَـلَى الغَرِيـبِ ... وَقُسِّـــمَ الفَـــرْدُ إِلَى غَرِيـــبِ
فِي مَتْنِـهِ وَسَـنَدٍ، وَالثَّـانِ قَـــدْ ... وَلا تَـرَى غَرِيـبَ مَـتْنٍ لا سَنَـدْ
وَيُطْلَـقُ المَشْـهُورُ لِلَّـذِي اشْـتَهَرْ ... فِي النَّاسِ مِـنْ غَـيْرِ شُرُوطٍ تُعْتَـبَرْ

حكم الآحاد: التوقف على البحث في قبولها وردها.

وأما أقسام خبر الآحاد من حيث قبوله فينقسم إلى:

١ - **صحيح لذاته**: ما رواه عدل تام الضبط بسند متصل من غير شذوذ ولا علة.

قال السيوطي:

حَـدُّ الصَّـحِيحِ: مُسـنَدٌ بِوَصْلِـهِ ... بِنَقْـلِ عَـدْلٍ ضَابِـطٍ عَـنْ مِثْلِـهِ
ولَمْ يَكُـــنْ شَـــذًّا وَلا مُعَـلَّـــلا ... والْحُكْمُ بِالصَّحَةِ وَالضَّعْفِ عَـلَى
ظاهِرِهِ، لا القَطْـعِ، إِلاَّ مَـا حَـوَى ... كِتابُ مُسـلِمٍ أَوِ الْجُعْفِـي سِـوَى

وقال البيقوني:

أولها الصحيح وهو ما اتصل إسناده ولم يشذ أو يعل

يرويه عدل ضابط عن مثله معتمد في ضبطه ونقله

مثال:

قول النبيﷺ: « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين »

٢ - **صحيح لغيره**: هو الحسن لذاته إذا تعددت طرقه.

قال السيوطي:

الْمُرْتَضَى فِي حَدِّهِ مَا اتَّصَلا بِنَقْلِ عَدْلٍ قَلَّ ضَبْطُهُ وَلا

شَذَّ وَلا عُلِّلَ وَلْيُرَتَّبِ مَرَاتِبًا والِاحْتِجَاجِ يَجْتَبِي

الْفُقَهَا وَجُلُّ أَهْلِ العِلْمِ فَإِنْ أَتَى مِنْ طُرْقٍ اخْرَى يَنْمِي

إِلَى الصَّحِيحِ، أَيْ لِغَيْرِهِ، كَمَا يَرْقَى إِلَى الْحُسْنِ

مثل:

قول النبيﷺ: « ابتع علينا إبلا بقلائص من إبل الصدقة الى محلها، فكان يأخذ البعير بالبعيرين والثلاثة ».

٣ – **حسن لذاته**: ما رواه عدل خف الضبط بسند متصل وسلم من الشذوذ والعلة.

قال البيقوني:

والحسن المعروف طرقا وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت

مثاله:

قول النبي ﷺ: « مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ».

٤ – **الحسن لغيره**: الضعيف اذا تعددت طرقة.

مثاله:

حديث عمر بن الخطاب قال: « إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ ». أخرجه الترمذي. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، أَخَافُ أَنْ لا يَكُونَ لَهُ أَصْلٌ.

وينقسم خبر الآحاد من حيث الرد – والمردود هو الضعيف – إلى:

الأول: ما كان ضعفه لسقط في السند، وهو قسمين:

أ: سقط في السند ظاهراً، وهو أربعة أقسام.

ب: سقط في السند خفيا: وهو قسمين.

قال البيقوني:

وكل ما عن رتبة الحسن قصر فهو ضعيف وهو أقساما كثر

أقسام السقط في السند الظاهر:

أ – **المعلق**: ما سقط من أول إسناده راوٍ واحد أو أكثر ولو إلى أخر الإسناد

قال السيوطي:

ما أول الإسناد منه يطلق ولو إلى آخره معلق

وفي الصحيح ذا كثير فالذي أتى به بصيغة الجزم خُذِ

صحته عن المضاف عنه وغيره ضَعّف ولا توهنه

وما عزى لشيخه بقالا ففي الأصح احكم له اتصالا

وما لها لدى سواه ضابط فتارة وصل وأخرى ساقط

مثاله:

١- قول البخاري ويذكر عن أبي هريرة ﷺ رفعه: « لا يتطوع الإمام في مكانه » ولم يصح.

٢ - قول البخاري كان النبيﷺ : « يذكر الله في كل احيانه ».

حكمه:

مردود، لأنه فقد شرطا من شروط القبول وللجهالة بحال المحذوف من السند.

أما حكم المعلقات في الصحيحين.

هذا الحكم - وهو أن المعلق مردود - هو للحديث المعلق مطلقاً، لكن إن وجد المعلق في كتاب التُزِمَتْ صحته - كالصحيحين فهذا له حكم خاص فما ذُكر بصيغة الجَزْم: كـ « قال » و« ذَكَرَ » و« حكي » فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه.

وما ذُكِرَ بصيغة التمريض: كـ « قِيل » و« ذُكِرَ » و« حُكِيَ » فليس فيه حُكْم بصحته عن المضاف إليه، بل فيه الصحيح والحسن والضعيف.

ب - **المرسل**: اصطلاحاً: ما رفعه التابعي إلى النبيﷺ.

صورته: أن يقول التابعي قال رسول اللهﷺ كذا، أو فعل كذا.

قال السيوطي:

أشـــهر الأول ثـــم الحجـــة ... بـــه رأي الأئمـــة الثلاثـــة

ورده الأقـــوى وقـــول الأكثـــر ... كالشـــافعي وأهـــل علـــم الخـــبر

نعـــم بـــه يحـــتج إن يعتضـــد ... بمرســـل آخـــر أو بمســـند

قال البيقوني:

ومرســل منــه الصــحابي ســقط ... وقــل غريــب مــا رواه راوٍ فقــط

مثاله:

ما رواه الإمام مالك عن عبيد الله بن عدي بن الخيار قال: « بينما رسول اللهﷺ جالس بين ظهراني الناس إذ جاءه رجل فساره فلم يدر ما ساره به حتى جهر رسول اللهﷺ فإذا هو يستأذنه في قتل رجل من المنافقين... ».

كذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب البيوع قال: « حدثني محمد بن رافع ثنا حُجَيْن ثنا الليث عن عُقَيْل عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب أن رسول اللهﷺ نهي عن المزابنة » فسعيد بن المسيب تابعي كبير، روى هذا الحديث عن النبيﷺ بدون أن يذكر الواسطة بينه وبين النبيﷺ فقد أسقط من إسناد هذا الحديث آخره وهومن بعد التابعي.

حكم الاحتجاج بالمرسل:

القول الأول: ضعيف مردود وهو قول جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء والأصوليين، لجهالة حال الراوي المحذوف.

القول الثاني: صحيح يحتج به وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنه بشرط أن يكون المرسل ثقة ولا يرسل إلا عن ثقة وحجتهم أن التابعي ثقة.

القول الثالث: يقبل إذا كان من كبار التابعين دون صغارهم، بشروط:

١ - أن يعضده مرسل آخر أو عمل صحابي.

٢ - أن يكون بصيغة الجزم في كتاب ألتزم الصحة.

٣- أن يكون متصلاً من طريق آخر وتمت فيه الشروط.

ج - **المعضل**: ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً على التوالي.

قال السيوطي:

وَمُعْضَـــــلٌ حَيْـــــثُ وَلا

وَمِنْهُ حَذْفُ صَاحِبٍ وَالْمُصْطَفَى وَمَتْنُـــهُ بِالتَّـابِعِـــيِّ وُقِـفَـــا

قال البيقوني:

والمعضــل الســاقط منــه اثنــان ومـــا أتـــى مدلســـا نوعـــان

مثاله:

ما رواه الإمام مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال:قال رسول الله ﷺ « للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق »

فهذا معضل لأنه سقط راويان متواليان بين مالك وأبي هريرة وهم محمد ابن عجلان وأبوه.

حكمه: ضعيف باتفاق العلماء بل أسوأ حالاً من المنقطع لكثرة المحذوفين في الإسناد.

* **فائدة:** بين المعضل وبين المعلق عموماً وخصوصاً من وجه.

فيجتمع المعضل مع المعلق في صورة واحدة وهي: إذا حُذف من مبدأ إسناده راويان متواليان، فهو معضل ومعلق في آن واحد.

ويفترقان في صورتين:

١ - إذا حُذف من وسط الإسناد راويان متواليان، فهو معضل وليس بمعلق.

٢- إذا حذف من مبدأ الإسناد راوٍ فقط، فهو معلق وليس بمعضل.

د – **المنقطع**: ما سقط من إسناده راوٍ أو أكثر من راوٍ في أكثر من موضع، بحيث لا يزيد الساقط في كل منها عن واحد وألا يكون السقط في أول السند.

أو: هو مالم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه.

قال السيوطي:

وَوَاحِدٌ قَبْلَ الصَّحابِيِّ سَقَطْ مُنْقَطِعٌ، قِيلَ: أَوِ الصَّاحِبِ قَطْ

مُنْقَطِعٌ مِنْ مَوْضِعَيْنِ اثْنَيْنِ لا تَوَالِيًا وَمُعْضَلٌ حَيْثُ وَلا

وَمِنْهُ حَذْفُ صَاحِبٍ وَالْمُصْطَفَى وَمَتْنُهُ بِالتَّابِعِيِّ وُقِفَا

قال البيقوني:

وكل ما لم يتصل بحال إسناده منقطع الأوصال

ب: **سقط في السند خفياً**: وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحذاق العارفين في طرق الحديث وعلل الأسانيد، وهو قسمين:

الأول: المدلس، وهو إخفاء عيب في الإسناد على وجه يوهم أنه لا عيب فيه.

قال السيوطي:

تَدْلِيسُ الِاسْنَادِ بِـأَنْ يَـرْوِيَ عَـنْ ... مُعَـاصِرٍ مَـا لَمْ يُحَدِّثْـهُ بِـ« أَنْ »

يَـأْتِي بِلَفْـظٍ يُوهِـمُ اتِّصَـالا ... كَـ« عَنْ » وَ« أَنَّ » وكذاك « قالا »

وَقِيـلَ: أَنْ يَـرْوِيَ مَـالَمْ يَسْمَـعِ ... بِـهِ وَلَـوْ تَعَـاصُرًا لَـمْ يَجْمَـعِ

وَمِنْـهُ أَنْ يُسَـمِّيَ الشَّيـخَ فَقَـطْ ... قَطْـعٌ بِـهِ الأَدَاةُ مُطْلَقًـا سَقَـطْ

وَمِنْـهُ عَطْـفٌ، وَكَـذَا أَنْ يَـذْكُرَا ... حَـدَّثَنَا وَفَصْـلُهُ الِاسْـمَ طَـرَا

وَكُلُّـهُ ذَمٌّ، وَقِيـلَ: بَـلْ جَـرَحْ ... فَاعِلَـهُ، وَلَـوْ بِمَـرَّةٍ وَضَـحْ

وَالْمُرْتَضَـى قَبُـولُهُمْ إِنْ صَرَّحُـوا ... بِالوَصْلِ، فَالأَكْثَرُ هَذَا صَـحَّحُوا

وَمَا أَتَانَا فِي الصَّحِيحَيْنِ بِـ« عَنْ » ... فَحَمْلُـهُ عَلَـى ثُبُوتِـهِ قَمَـنْ

وَشَرُّهُ « التَّجْوِيـدُ » وَالتَّسْوِيَـةُ ... إِسْـقَاطُ غَـيْرِ شَيْخِـهِ وَيُثْبِـتُ

كَمِثْلِ « عَنْ » وَذَاكَ قَطْعًـا يَجْرَحُ ... وَدُونَـهُ تَـدْلِيسُ شَيْـخٍ يُفْصِـحُ

بِوَصْـفِهِ بِغَـيْرِ وَصْـفٍ يُعْـرَفُ ... فَـإِنْ يَكُـنْ لِكَوْنِـهِ يُضَعَّـفُ

فَقِيـلَ: جَـرْحٌ أَوْ لِلاسْتِصْغَـارِ ... فَأَمْـرُهُ أَخَـفُّ كَـاسْتِكْثَـارِ

وَمِنْـهُ إِعْطَـاءُ شُيُـوخٍ فِيهَـا ... اسْـمَ مُسَمًّـى آخَـرٍ تَشْبِيهَـا

قال البيقوني:

وما أتى مدلسا نوعان

الأول الإسقاط للشيخ وأن ينقل عمن فوقه بعن وأن

والثاني لا يسقطه لكن يصف أوصافه بما به لا يعرف

وهو أقسام:

١ - **تدليس الإسناد**: هو أن يروي المحدث عمن لقيه مالم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه بلفظ محتمل للسماع وغيره كقال أو عن.

مثاله:

قال علي بن حشرم: « كنا عند سفيان بن عيينه فقال قال الزهري فقيل له أسمعت منه ذلك؟ قال لا ولا ممن سمعه من الزهري حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وهذا الحديث اسقط ابن عيينه اثنين بينه وبين الزهري... أخرجه الحاكم ».

٢ - **تدليس التسوية**: هو أن يروي المدلس حديثا عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر فيسقط الضعيف الذي في السند ويجعل السند عن شيخه الثقة الثاني بلفظ محتمل.

مثاله:

عن إسحاق بن راهويه عن بقيَّة، قال: حدَّثني أبو وهب الأسدي، قال: عن نافع، عن ابن عمر قال: « لا تحمدوا إسلام امرئ؛ حتى تعرفوا عقدة رأيه ».

والصحيح رواه عبيد الله بن عمرو عن إسحاق بن أبي فروة عن نافع – ثقة –.

وعبيد الله بن عمرو كنيته « أبو وهب » وابن أبي فروة ضعيف.

قال ابن أبي حاتم: فكأن بَقِيَّةَ بْنَ الْوَلِيدِ كَنَّى عُبَيْدَ اللهَّ بْنَ عَمْرٍو، وَنَسَبَهُ إِلَى بَنِي أَسَدٍ، لِكَيْلا يُفْطَنَ بِهِ، حَتَّى إِذَا تُرِكَ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي فَرْوَةَ مِنَ الْوَسَطِ لا يُهْتَدَى لَهُ، وَكَانَ بَقِيَّةُ مِنْ أَفْعَلِ النَّاسِ لِهَذَا وأما ما قَالَ إِسْحَاق فِي روايته: عَنْ بَقِيَّة، عَنْ أَبِي وَهْب، حَدَّثَنَا نَافِع، فهو وهم غير أن وجهه عندي أن إِسْحَاق لعله حفظ عَنْ بَقِيَّة هَذَا الْحَدِيث، ولما يفطن لما عمل بَقِيَّة من تركه إِسْحَاق من الوسط وتكنيته عُبَيْد اللهَّ بْن عَمْرو، فلم يفتقد لفظة بَقِيَّة فِي قوله حَدَّثَنَا نَافِع، أو عَنْ نَافِعٍ.

٣- **تدليس العطف** هو أن يروي المحدث عن شيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه ويكون قد سمع من أحدهما دون الآخر فيخرج عن الأول ويعطف عن الثاني.

مثاله:

ذكر الحاكم أن جماعةً من أصحاب هشيم، اجتمعوا يومًا على ألا يأخذوا منه التدليس، ففطِن لذلك، فكان يقول في كل حديث يذكره: حدَّثنا حصينٌ، ومغيرة عن إبراهيم، فلما فرغ قال لهم: هل دلَّست عليكم اليوم؟ فقالوا: لا، فقال: لم أسمع من مغيرة حرفًا مما ذكرته، إنما قلتُ: حدَّثني حصين، ومغيرة غير مسموع لي؛ أي: أنه أضمر في الكلام محذوفًا كما فسَّره بعبارته.

٤ - **تدليس الشيوخ**: هو أن يروي المحدث عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف.

مثاله:

قول أبي بكر بن مجاهد عن أبي بكر بن أبي داود السجستاني فقال: حدثنا عبدالله بن أبي عبدالله و...« وحدثنا محمد بن سند » نسبه إلى جد له.

٥ - **تدليس القطع**: هو أن يسقط الراوي اسم الشيخ الذي يسمع الحديث منه مباشرة مقتصراً على ذكر أداة الرواية.

مثاله:

ذكر ابن سعد عن عمر بن علي المقدمي أنه كان يقول: سمعتُ، ثم يسكت، ثم يقول: هشام بن عُرْوَة، وهو لم يسمعه.

حكم رواية المدلس: قبول خبره إذا صرح بالتحديث وإلا فلا، وهو قول الشافعي وابن الصلاح والحافظ ابن حجر ورجحه الشيخ الخضير.

الثاني: المرسل الخفي، هو الرواية عمن عاصره ولم يعرف عنه اللقاء به.

قال السيوطي:

ويعـــرف الإرســـال ذو الخفـــاء بعـــــد الســـــماع واللقـــــاء

وَمِنْـــهُ مَـــا يُحْكَـــمُ بِانْقِطَـــاعِ مِـــنْ جِهَـــةٍ بِزِيْـــدِ شَخْـــصٍ وَاعِ

وَبِزِيَـــــادَةٍ تَجِـــــي، وَرُبَّمَـــــا يُقْضَى ـ عَـلَى الزَّائِـدِ أَنْ قَـدْ وَهِمَـا

حَيْـــثُ قَرِينَـــةٌ وَإِلاَّ احْتَمَـــلا سَـمَاعُهُ مِـنْ ذَيْـنِ لَّـا حَمَـلا

وَإِنَّمَـــا يُعْـــرَفُ بِالإِخْبَـــارِ عَـنْ نَفْسِـهِ وَالـنَّصِّ مِـنْ كِبَـارِ

حكمه: حكم رواية المدلس.

* الفرق بين المدلس والمرسل الخفي.

هو أن التدليس يختص بمن روى عمّن عُرف لقاؤه إياه فأما إن عاصره ولم يُعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي »[1].

ثانياً: ما كان ضعفه الطعن في الراوي؛ وهو أقسام:

١ - **الموضوع** - الكذب -: وهو الحديث الذي قامت الأدلة والقرائن مفيدة أنه مكذوب على النبيﷺ.

---

(١) « تحقيق الرغبة في توضيح النخبة » (١١٤).

أو: هو المختلق المصنوع.

قال السيوطي:

الخبر الموضوع شر الخبر ... وذكره لعالم به أخطر

في أي معنى كان إلا واصفا ... لوضعه والوضع فيه عُرفا

إِمَّا بِالِاقْرَارِ وَمَا يَحْكِيهِ ... وَرِكَّةٍ، وَبِدَلِيلٍ فِيهِ

وَأَنْ يُنَاوِى قَاطِعًا وَمَا قُبِلْ ... تَأْوِيلُهُ، وَأَنْ يَكُونَ مَا نُقِل

حَيْثُ الدَّوَاعِي ائْتَلَفَتْ بِنَقْلِهِ ... وَحَيْثُ لا يُوجَدُ عِنْدَ أَهْلِهِ

وَمَا بِهِ وَعْدٌ عَظِيمٌ أَوْ وَعِيدُ ... عَلَى حَقِيرٍ وَصَغِيرَةٍ شَدِيدُ

وقال البيقوني:

والكذب المختلق المصنوع ... على النبي فذاك الموضوع

مثاله:

ما أخرجه الحاكم عن سيف بن عمر التميمي أنه قال: كنا عند سعد بن طريف فجاءه ابنه يبكي فقال: مالك قال: ضربني المعلم قال: لأخزينهم اليوم حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً: « معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المساكين ».

حكمه: اتفق العلماء على تحريم رواية الأحاديث الموضوعة مع العلم بوضعها.

٢- **المتروك** - متهم بالكذب -: هو الحديث الذي في إسناده راوٍ متهم بالكذب[١].

قال السيوطي

وَسَمِّ بِالْمَتْرُوكِ فَرْدًا تُصِبِ ... رَاوٍ لَهُ مُتَّهَمٌ بِالكَذِبِ

أَوْ عَرَفُوهُ مِنْهُ فِي غَيْرِ الأَثَرْ ... أَوْ فِسْقٌ أَوْ غَفْلَةٌ أَوْ وَهْمٌ كَثُرْ

قال البيقوني:

متروك ما واحد به تفردا ... وأجمعوا لضعفه فهو كرد

مثاله:

ما رواه ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ: « كان يرمي الجمار إذا زالت الشمس قدر ما إذا فرغ من رميه صلى الظهر ».

---

(١) المرجع السابق (١٢٦).

هذا الحديث متروك لأنه من رواية إبراهيم بن عثمان العبسي وهو متروك الحديث.

حكمه: لا يصلح للاعتبار.

٣- **المنكر**- الفحش -: هو الحديث الذي في إسناده راوٍ فحش غلطه أو كثرت غفلته.

قال السيوطي:

المُنْكَـرُ الَّـذِي رَوَى غَـيْرُ الثِّقَـة مُخَالِفًـا، فِي نُخْبَـةٍ قَـدْ حَقَّقَـهْ

قَابَلَـهُ المَعْـرُوفُ، وَالَّـذِي رَأَى تَـرَادُفَ المُنْكَـرِ والشـاذ نـأى

قال البيقوني:

والمنكـر الفـرد بـه راوٍ غـدا تعديلـه لا يحمـل التفـردا

مثاله:

ما رواه ابن أبي حاتم عن طريق حُبيب بن حبيب عن ابن إسحاق عن العَيزار بن حريث عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: « من أقام الصلاة واتى الزكاة وحج البيت وصام رمضان وقرى الضيف دخل الجنة » ورواه الطبراني وابن عدي وغيرهما.

قال أبو حاتم: هو منكر لأن غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفا يعني على ابن عباس.

٤- **المعلل** - الوهم -: هو الحديث الذي اطلع فيه على عله تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها[1].

قال السيوطي:

وَعِلَّـةُ الحَـدِيثِ: أَسْـبَابٌ خَفَـتْ ... تَقْـدَحُ فِي صِـحَّتِهِ، حِـينَ وَفَـتْ

مَـعْ كَوْنِـهِ ظَاهِـرُهُ السَّلامَـة ... فَلْيَحْـذُدِ المُعَـلَّ مَـنْ قَـدْ رَامَـهْ

مَـا رِئـي فِيـهِ عِلَّـةٌ تَقْـدَحُ فِـي ... صِـحَّتِهِ بَعْـدَ سَلامَـةٍ تَفِـي

يُدْرِكُهَـا الحَافِـظُ بِالتَّفَـرِّدِ ... وَالخُلْـفِ مَـعْ قَـرَائِنٍ، فَيَهْتَـدِي

لِلْـوَهْمِ بِالإِرْسَـالِ أَوْ بِـالوَقْفِ ... أَوْ تَدَاخُـلٍ بَيْنَ حَدِيثَيْـنِ حَكَـوْا

بِحَيْثُ يَقْوَى مَـا يَظُـنُّ، فَقَضَـى ... بِضَـعْفِهِ، أَوْ رَابَـهُ فَأَعْرَضَـا

وَالوَجْهُ فِي إِدْرَاكِهَـا جَمْـعُ الطُّرُقْ ... وَسَـبْرُ أَحْـوَالِ الـرُّوَاةِ وَالفِـرَقْ

وَغَالِبًـا وُقُوعُهَـا فِي السَّنَـد ... وَكَحَـدِيثِ البَسْـمَلَةِ فِي المُسْـنَدِ

---

(١) « علوم الحديث » (٨١).

قال البيقوني:

وما بعلة غموض أو خفى معلل عندهم قد عرفا

وينقسم المعلل بحسب موقع العله إلى ثلاثة أقسام:

أ - المعل في السند:

مثاله:

ما رواه ابن جُرَيج عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبة، عَنْ سُهَيْل بْن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النبيِّ ﷺ قَالَ: مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ كَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ... الحديثَ.

الصواب فيه: ما رواه وهيب بن خالد الباهلي عن سهيل المذكور فقال: عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود التابعي وجعله من قوله.

قال ابن أبي حاتم: سألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه ابن جُرَيج عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبة، عَنْ سُهَيْل بْن أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النبي ﷺ قَالَ: مَنْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ كَثُرَ فِيهِ لَغَطُهُ ثُمَّ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ... الحديثَ.

فَقَالا: هَذَا خطأٌ؛ رَوَاهُ وُهَيْب، عَنْ سُهَيْل، عَنْ عَوْن بن عبد الله، مَوْقُوفٌ. وَهَذَا أصحُّ. قلتُ لأَبِي: الوَهَمُ ممَّن هو؟

قَالَ: يَحتملُ أَنْ يكونَ الوَهَمُ مِنِ ابْنِ جُرَيج، ويَحتملُ أَنْ يكونَ مِنْ سُهَيْل، وَأَخْشَى أَنْ يكونَ ابْنُ جُرَيج دَلَّس هَذَا الحديثَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَة، وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ مُوسَى؛ أخذَه مِنْ بعضِ الضِّعَفَاءِ.

ب - المعل في المتن:

مثاله:

ما روى معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: « إذا وقعت الفأرة في السمن فإن كان جامدا فألقوها وإن كان مائعا فلا تقربوها » قال الترمذي هذا خطأٌ أخطأ في معمر والصحيح حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فماتت فسئل النبي ﷺ فقال: « ألقوها وما حولها وكلوه » رواه البخاري.

ج - المعل في السند والمتن معاً:

مثاله:

حديث بقية عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي قال: « من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك » رواه النسائي وابن ماجه.

قال ابن أبي حاتم سألت أبي عن هذا الحديث فقال:هذا خطأٌ في المتن والإسناد إنما هو الزهري عن أبي سلمه عن أبي هريرة عن النبيﷺ: « من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها » متفق عليه

٥ - **المدرج**: هو إدخال الراوي في الحديث ما ليس منه أخذا من الروايات الأخرى.

قال السيوطي:

وَمُـدْرَجُ المَـتْنِ بِـأَنْ يُلْحَـقَ فِـي ... أَوَّلِـهِ أَوْ وَسَـطٍ أَوْ طَـرَفِ

كَـلامُ رَاوٍ مَّـا بِـلا فَصْـلٍ، وَذَا ... يُعْرَفُ بِالتَّفْصِيلِ فِي أُخْرى كَـذَا

بِـنَصِّ رَاوٍ أَوْ إِمَـامٍ، وَوَهَـي ... عِرْفَانُـهُ فِي وَسْـطٍ اْو أَوَّلِهَـا

وَمُـدْرَجُ الإِسْـنَادِ مَتْنَيْـنِ رَوَى ... بِسَـنَدٍ لِوَاحِـدٍ، أَوْ ذَا سِـوَى

طَرْفٍ بِإِسْـنَادٍ فَـيَرْوِي الكُـلَّ بِـهْ ... أَوْ بَعْـضَ مَـتْنٍ فِي سِـوَاهُ يَشْـتَبِهْ

أَوْ قَالَـــهُ جَمَاعَـــةٌ مُخْتَلِفَـــا فِي سَـــنَدٍ، فَقَـــالَ هُـــمْ مُؤْتَلِفَـــا
وَكُـــلُّ ذَا مُحَـــرَّمٌ وَقَـــادِحُ وَعِنْـــدَيَ التَّفْسِـــيرُ قَـــدْ يُسَامَـــحُ

قال البيقوني:

والمدرجات في الحديث مـا أتـت من بعض ألفاظ الـرواة اتصـلت

وينقسم المدرج إلى قسمين:

أ – **مدرج الإسناد**: هو ما غيّر سياق إسناده.

مثاله:

ما رواه سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس بن مالك أن رسول الله قال: « لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا...الحديث » متفق عليه.

قوله: « ولا تنافسوا » مزيده في هذا الحديث عن حديث لمالك عن أبي الزناد وعن الأعرج عن أبي هريرة « إياكم والظن فإن الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا » رواه البخاري.

ب – **مدرج المتن**:هو أن يقع في المتن كلام ليس منه.

وهو أقسام[١].

١ – مدرج في أول المتن:

مثاله:

حديث « اسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار » فقوله اسبغوا من قول أبي هريرة يدل على الإدراج ما رواه البخاري عن أبي هريرة أنه قال: اسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم قال « ويل للأعقاب من النار » وهذا نادر جداً حتى إنه يعز أن يوجد له مثال ثان.

٢ – مدرج في أثناء المتن:

مثاله:

ما رواه الدار قطني عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسره بنت صفوان قالت سمعت رسول الله يقول: « من مس ذكر أو أنثييه أو رفغيه فليتوضأ » قوله: « انثييه أو رفغيه » مدرج من كلام عروة.

---

(١) « تحقيق الرغبة في توضيح النخبة » (١٣٦).

٣ – مدرج آخر المتن وهو الأكثر:

مثاله:

حديث أبو هريرة قال سمعت الرسول يقول: « إن من أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » قوله: « فمن استطاع.. » مدرج من كلام أبي هريرة.

٦ – **الشاذ**: هو ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه.

قال السيوطي:

وَذُو الشُّـــذُوذِ مَـــا رَوَى المَقْبُـــولُ مُخَالِفًـــا أَرْجَـــحَ، وَالمَجْعُـــولُ

قال البيقوني:

ومـــا يخـــالف ثقـــة فيـــه المـــلا فالشـــاذ والمقلـــوب قســـمان تـــلا

وينقسم إلى قسمين:

أ – شذوذ في المتن:

مثاله:

حديث « من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته... » في آخره « إنك لا تخلف الميعاد » هذه الزيادة تفرد بها محمد ابن عوف الحمضي وخالف فيها جمع من الثقات وهم أحمد بن حنبل ومحمد بن إسماعيل وغيرهم كما عند الترمذي

ب – شذوذ في السند:

مثاله:

ما رواه يعلى بن عبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « الْبَيِّعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا » الحديث.

هكذا رواه يعلى بن عبيد الله عن سفيان الثوري أنه: عن (عمرو بن دينار) وخالف يعلى بن عبيد الله جماعة من أصحاب سفيان الثوري أنه عن: (عبد الله بن دينار) وليس (عمرو بن دينار).

وبناءً عليه فرواية يعلى بن عبيد الله شاذة.

٧ – **المقلوب**: هو الحديث الذي تصرف في سنده أو متنه بتقديم أو تأخير ونحوه عمداً أو سهوا[١].

قال السيوطي:

القَلْبُ فِي المَتْنِ وَفِي الإِسْنَادِ قَرْ ... إِمَّا بِإِبْدَالِ الَّذِي بِهِ اشْتَهَرْ
بِوَاحِدٍ نَظِيرِهِ لِيُغْرِبَا ... أَوْ جَعْلِ إِسْنَادِ حَدِيثٍ اجْتَبَى
لآخَرٍ، وَعَكْسُهُ، إِغْرَابًا اْوْ ... مُتْحَنًا، كَأَهْلِ بَغْدَادَ، حَكَوْا
وَهْوَ يُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالسَّرِقَة ... وَقَدْ يَكُونُ القَلْبُ سَهْوًا أَطْلَقَهْ

قال البيقوني:

فالشاذ والمقلوب قسمان تلا
إبدال راوٍ ما براوٍ قسم ... وقلب إسناد لمتن قسم

وهو أنواع:

أ – قلب في الإسناد:

---

(١) « فتح المغيث » (١/ ٢٥٣).

مثاله:

كالتقديم والتأخير في رجال الإسناد كقول كعب بن مره بدل مره ابن كعب.

ب – قلب في المتن:

مثاله:

ما رواه مسلم من حديث أبي هريرة في حديث السبعة « الذين يظلهم الله في ظله... » « ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله » كذا وقع في مسلم والصحيح « حتى لا تعلم شماله... ».

ج – قلب في السند والمتن معاً:

القلب إما أن يكون بقصد أو غفلة وغير قصد فإن كان عن قصد فلا يخلو إما أن يكون للإغراب فلا شك في أنه لا يجوز وإما أن يكون للاختبار فهذا جائز شريطه أن لا يستمر عليه وأن كان القلب من غير قصد فلا شك أن فاعله معذور لأنه لم يقصد إليه إلا أنه إذا كثر يجعل المحدث ضعيفا لضعف حفظه وضبطه.

٨- **المزيد في متصل الأسانيد**: هو أن يزيد راوٍ في الإسناد لم يذكره غيره.

قال السيوطي:

وَمِنْـــهُ مَـــا يُحْكَـــمُ بِانْقِطَـــاعِ ... مِـــنْ جِهَـــةٍ بِزِيْـــدِ شَخْـــصٍ وَاعِ
وَبِزِيَـــــادَةٍ تَجِـــــي، وَرُبَّمَـــــا ... يُقْضَـى عَلَى الزَّائِدِ أَنْ قَـدْ وَهِمَـا
حَيْـــثُ قَرِينَـــةٌ وَإِلاَّ احْتَمَـــلا ... سَـمَاعُهُ مِـنْ ذَيْـنِ لَّـا حَمَـلا
وَإِنَّمَـــا يُعْـــرَفُ بِالإِخْبَـــارِ ... عَـنْ نَفْسِـهِ وَالـنَّصِّ مِـنْ كِبَـارِ

مثاله:

حديث أبي مرثد الغنوي قال سمعت الرسول ﷺ يقول: « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها » رواه مسلم.

قال ابن أبي حاتم: سالت أبي عن حديث رواه ابن المبارك عن ابن جابر عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن واثلة عن أبي مرثد فقال يرون أن ابن المبارك وهم في هذا الحديث أدخل أبا إدريس الخولاني بين بسر وبين واثله[1].

(١) « العلل » لابن ابي حاتم (١/ ٣٤٩).

وقال الترمذي الصحيح ليس فيه عن أبي ادريس. أ.هـ

٩- **المضطرب**: هو الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة متساوية في القوة.

قال السيوطي:

مَا اخْتَلَفَتْ وُجُوهُهُ حَيْثُ وَرَدْ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ فَوْقُ مَتْنًا أَوْ سَنَدْ
وَلا مُرَجِّحَ: هُوَ الْمُضْطَرِبُ وَهْوَ لِتَضْعِّيفِ الحَدِيثِ مُوجِبُ
إِلاَّ إِذَا مَا اخْتَلَفُوا فِي اسْمٍ أَوَ ابْ لِثِقَةٍ فَهْوَ، صَحِيحٌ مُضْطَرِبْ
الزَّرْكَشِيُّ: القَلْبُ وَالشُّذُوذُ عَنْ وَالِاضْطِرَابُ فِي الصَّحِيحِ وَالحَسَنْ
وَلَيْسَ مِنْهُ حَيْثُ بَعْضُهَا رَجَحْ بَلْ نُكْرُ ضِدٍّ أَوْ شُذُوذُهُ وَضَحْ

قال البيقوني:

وذو اختلاف سند أو متن مضطرب عند أهيل الفن

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- الاضطراب في السند وهو الأكثر:

مثاله:

حديث أبو إسحاق السبيعي عن أبي بكر أنه قال يا رسول الله أراك شبت؟ قال « شيبتني هود وأخواتها » الترمذي.

قال الدار قطني هذا حديث مضطرب فإنه لم يروَ إلا من طريق أبي إسحاق وقد اختلف عليه على نحو عشر أوجه: فمنهم من رواه مرسلاً، ومنهم من رواه موصلا، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر ومنهم من جعله من مسند سعد ومنهم من جعله من مسند عائشة ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض والجمع متعذر[1].

ب – الاضطراب في المتن وهذا نادر.

مثاله:

حديث البسملة الذي أخرجه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك قال صليت خلف النبي وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بـ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة: ٢] ولا يذكرون « بسم الله الرحمن الرحيم » في أول قراءة ولا في آخرها.

---

(١) « الباعث الحثيث » (ص٦٠).

قال ابن عبد البر هذا الحديث مضطرب[٢].

وذلك أن البخاري ومسلم قد اتفقا على إخراج رواية أخرى في الموضوع نفسه لم يتعرض فيها الراوي لذكر البسملة بنفي أو إثبات بل اكتفى بقوله فكانوا يستفتحون القرآن بالحمد لله رب العالمين.

ج - الاضطراب في السند والمتن معاً.

مثاله:

حديث عبدالله بن عكيم أن الرسول بعث إلى جهينة قبل موته بشهر « أن لا تنتفعوا من الميته بإهاب ولا عصب » رواه الخمسة.

قال الحافظ بن حجر: الاضطراب في سنده فإنه تارة قال عن كتاب النبيﷺ وتارة عن مشيخة جهينة وتارة عن من قرأ الكتاب.

والاضطراب في المتن فرواه الأكثر من غير تقييد ومنهم من رواه بقيد شهر أو شهرين أو أربعين يوما أو ثلاثة أيام.

---

(٢) « الاستذكار » (٢ / ص١٥٣).

حكم الاضطراب:

إذا كان الاضطراب في الاختلاف في اسم الراوي أو اسم ابيه أو نسبه فيحكم عليه بالصحة ولا يضر ذلك الاختلاف أما غير ذلك فيحكم بضعف الحديث.

١٠ - **المصحف**: هو تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواه الثقات.

قال السيوطي:

وَالعَسْكَرِيْ صَنَّفَ فِي التَّصْحِيفِ ... وَالـدَّارَقُطْنِيْ أَيَّمَـا تَصْنِيـفِ

فَـمَا يُغَـيَّرْ نُقْطُـهُ مُصَـحَّفُ ... أَوْ شَـكْلُهُ لا أَحْـرُفٌ « مُحَرَّفُ »

فَقَـدْ يَكُـونُ سَنَـدًا وَمَتْنَـا ... وَسَامِعًـا وَظَاهِـرًا وَمَعْنَـى

فَـأَوَّلٌ: « مُرَاجِـمٌ » صَحَّفَـهُ ... يَحْيَـى « مُزَاحِمًـا » فَـمَا أَنْصَفَـهُ

وَبَعْـدَهُ: « يُشَـقِّقُونَ الْخُطَبَـا » ... صَـحَّفَهُ وَكِيـعُ قَـالَ: « الخَطَبَـا »

وَثَالِثٌ: كَـ« خَالِـدِ بْـنِ عَلْقَمَـهْ » ... شُعْبَةُ قَالَ: « مَالِكُ بْـنُ عُرْفُطَـهْ »

وَرَابِعٌ: مِثْلُ حَدِيثِ « احْتَجَـرَا » ... صَحَّفَـهُ بِـالمِيمِ بَعْـضُ الكُبَـرَا

وَخَامِسٌ: مِثْلُ حَدِيثِ « العَنَـزَهْ » ... ظَـنَّ القَبِيـلَ عَـالِمٌ مِـنْ عَنَـزَهْ

وينقسم بعدة اعتبارات

أ – ينقسم التصحيف باعتبار موقعه إلى قسمين:

١ – تصحيف في السند.

مثاله:

العوام بن مراجم صحفه ابن معين فقال: ابن مزاحم[١]

٢– تصحيف في المتن.

مثاله:

حديث « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال » صحّفه الصولي فقال: شيئا بالمعجمة، بدل ستا.

ب – ينقسم التصحيف باعتبار اللفظ والمعنى إلى قسمين:

١ – تصحيف لفظي:

أمثلته كثيره منها المثالان السابقان.

---

(١) « علوم الحديث » (٢٥٢).

٢ - تصحيف معنوي.

مثاله:

قول أبي موسى العنزي: نحن قوم لنا شرف نحن من عنزه صلى إلينا الرسول ﷺ يريد بذلك حديث أن النبي صلى إلى عنزة فتوهم أنه صلى إلى قبيلتهم.

ج: ينقسم التصحيف باعتبار منشأه إلى قسمين:

الأول: تصحيف بصر وهو الأكثر: وهو أن يشتبه الخط على بصر القارئ إما لرداءة الخط أو لضعف البصر.

الثاني: تصحيف سمع ومنشؤه رداءة السمع أو بعد السامع فتشتبه عليه بعض الكلمات لكونها على وزن صرفي واحد.

مثاله:

تصحيف بعضهم اسم عاصم الأحول فقال: واصل الأحدب.

قال الدار قطني: أنه من تصحيف السمع لا من تصحيف البصر.

تمت ولله الحمد و المنّة وصلى الله وسلم على نبينا محمد.